

حَرَكَاتُ الْأَحْجَاثِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالتَّحَوُّلِ
الْديمَقْرَاطِيِّ فِي جَنُوبِ افْرِيقْيَا
٢٠٠٤-١٩٩٧

Social protest movements and
democratic transition in South Africa
2004-1979

د. مُحَمَّدُ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَحْمَدُ

Dr. Mohamed Abdel Karim Ahmed

باحث في معهد الدراسات المستقبلية - بيروت
Researcher at the Institute for
Future Studies, Beirut

المستخلص

لعبت حركات الاحتجاج الاجتماعي، بلا نزاع، دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا، لاسيما مع بداية تسعينيات القرن الفائت. وتُعد هذه الخلاصة نتيجة مباشرة لإسهام هذه الحركات في النضال القومي الأفريقي منذ بدئه وتطوره في خمسينيات القرن العشرين.

واتجهت الحركات الاجتماعية إلى معارضة نظام الأبارتheid Apartheid Regime عبر ممارسة العديد من الأنشطة بما فيها حملات المقاطعة والاضطرابات العمالية والعصيان المدني والدعم السياسي المهم للعديد من الأحزاب والمنظمات الأفريقية والوطنية. فضلاً عن ذلك تبنت حركات الاحتجاج الاجتماعي أجندة شاملة للغاية وتقدمية من أجل تعزيز أحوال المواطنين الأفارقة ومستويات معيشتهم.

فيما واجه نظام حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي قاده في البداية الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا، إلى انتهاج سياسات اقتصادية وسياسية نيو-ليبرالية لمواجهة الأعباء الموروثة من نظام الأبارتheid السابق. وقد تناقضت استراتيجية المؤتمر الوطني الأفريقي تلك مع أجندة الحركات الاجتماعية واستراتيجياتها. ونتيجة لذلك واصلت حركات الاحتجاج الاجتماعية نضالها ضد نظام المؤتمر الوطني وسياساته الاجتماعية. ومن نواحٍ عدة، فإن حركة الاحتجاج الاجتماعي في جنوب أفريقيا تمثل نموذجاً مثالياً لبقية دول القارة الأفريقية من جهة دعمها لحركة التحرر الوطني

حتى تحقيق انتصار تاريخي على واحد من أعتى أنظمة العالم استبداداً وهو النظام العنصري المعروف، وتقديم أجندة اجتماعية واضحة لحماية الفئات الأكثر فقراً في جنوب أفريقيا، وموازنة سياسات الليبرالية الجديدة لحكومات المؤتمر الوطني الأفريقي بمطالب سياسات اجتماعية مهم، مما قاد في النهاية، وطوال نحو ٢٥ عاماً من حكم المؤتمر الوطني الأفريقي، إلى وضع الحاجات المجتمعية واستراتيجياتها على قمة أجندة الرئيس الجنوب الأفريقي الحالي سيريل رامافوسا، وهو نفسه أحد وجوه قادة حركة الاحتجاج الاجتماعي في جنوب أفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي.

Abstract

The social protest movements have played, undisputedly, a crucial role in the process of democratic transition in the Republic of South Africa, notably by the advent of 1990s. This conclusion is a direct result of these movements contribution to the African national struggle since the later inception and growth since 1950s inwards.

The social movements tended to opposing the Apartheid regime through several activities including boycotts, industrial strikes, civil disobedience and the political support to several African and national parties and organizations. In addition, social protest movements have adopted

a very wide and progressive agenda to enhance Africans' conditions and living standards.

The African National Congress regime, led initially by the historic leadership of Nelson Mandela, tended to follow a neo-liberal economic and political strategy in order to address the inherited burdens from the previous regime: Apartheid state. This strategy was contradicted clearly with social movements' agenda and strategies. As a result, the later continued their struggle against the ANC's regime and its social policies.

In many respects, the social protest movement in South Africa presents a perfect model for the rest of African states as it supported the national movement until achieving the historic victory on one of most authoritarian regimes across the world, providing a clear social agenda to protect the African poor, and balancing the neo-liberal policies of the ANC's governments, which lead at the end, throughout the past 25 years, to prioritizing the societal needs and strategies at the top of the present president of the republic of South Africa: Cyril Ramaphosa, who was himself one of the leaders of the social protest movement in 1980s.

المُقدِّمة

تمثل تفاعلات وتطورات حركات الاحتجاج الاجتماعي في جنوب أفريقيا خلال المرحلة الانتقالية من نظام الحكم العنصري (الذي دخل في مفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ العام ١٩٨٩ انتهت بعقد انتخابات ديمقراطية ووصول الحزب برئاسة زعيمه التاريخي حينذاك نيلسون مانديلا للحكم في العام ١٩٩٤) تجربة ثرية للغاية ونموذجاً مثالياً لهذه الحركات وأدوارها ومطالبها وتحالفاتها في القارة الأفريقية. وتسعى هذه الدراسة لاستكشاف أهم جوانب هذه الحركات في سياقات ما قبل التحول الديمقراطي وعملية التحول نفسها ثم ما تلاها من مواقف لنظام المؤتمر الوطني الأفريقي الذي قام في جزء كبير من قواعده على مكونات هذه الحركات الاحتجاجية لاسيما العمالية وبعض القوى المدنية والثقافية. وتقوم مشكلة الدراسة على فهم التأثير المتبادل لحركات الاحتجاج الاجتماعي والتحول الديمقراطي ومدى تلبية مخرجات التحول لتطلعات حركات الاحتجاج في وقت لاحق ومدى واقعية هذه التطلعات في ضوء السياسات الواقعية سواء داخل الدولة أم في السياق الإقليمي والدولي.

أولاً- المجتمع الأفريقي والتحول الديمقراطي جنوب أفريقيا

يمكن تحليل عملية الانتقال من حكم الأقلية البيضاء إلى حكم الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، أو ما عرف بالتحول الديمقراطي، من وجهات نظر مختلفة. وتركز إحدى وجهات النظر الهامة على مواقف الجماعات المختلفة قبل الانتقال وبعده فيما يتعلق بمشاعر الحرمان النسبي^(١)،

وتصور شرعية/ عدم شرعية مثل هذا الحرمان، والعداء، وتصور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وتختلف هذه النظرية اختلافاً بيّناً عن نظرية انتقال النظام في العلوم السياسية التي تقوم على التنافس السياسي بين المؤسسات السياسية التقليدية. وبرزت هنا ثلاثة أنماط مثالية للتغير وضعتها مدرسة ماكس فيبر Max Weber: الانتقال بعد تعطل النظام، والانتقال من خلال الانقاذ extrication وأخيراً الانتقال من خلال التبادل transaction. وتحلل هذه المقاربة البنيوية الانتقال بالأساس وفقاً لمدى الاستقرار النسبي وقوة النخبة الحاكمة قبل الانتقال وخلاله. وقد طبقها كل من جوناس رانتيت Johannes Rantete وهرمان جيلومي Hermann Giliomee على الانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا وصنفاً إيّاه على أنه انتقال من خلال التبادل أشبه لما تم في إسبانيا بعد موت فرانسيكو فرانكو Francisco Franco. وفي حين تتجح هذه المقاربة في تقديم آراء واضحة حول دور القوة النسبية في الانتقال (مثال القوة النسبية للمؤتمر الوطني الأفريقي المدعوم بقطاعات عريضة من الجماعات المنظمة نقابياً أو غير المنظمة على الإطلاق)، فإنّها فشلت في أن تأخذ في اعتبارها عدداً من الخصائص الفريدة في حالة جنوب أفريقيا مثل استقطاب المجتمع وفق تقسيمات عرقية (بين أفارقة بانتماءات إثنية فرعية متنوعة تشمل الأكسوزا والزولو والبوشمن وغيرهم، وجماعات البيض بجذورها الأوروبية المتنوعة، وجماعات الآسيويين والملونين)، وليس تقسيمات إيديولوجية، كما تجاهلت هذه المقاربة دور النماذج أو التجارب الدولية السابقة في تقييد التكتيكات المتاحة أمام الأحزاب الرئيسية^(٢).

وهناك نظرية نموذج التحول الاجتماعي norm socialization

التي يمكن أن تكمل نظريات التحول البنيوية، وتوضح نظرية التنشئة الاجتماعية تأثير النماذج (أي التجارب التي وقعت في أماكن أخرى مثل التحول الديمقراطي في كينيا أو بولندا) في تقييد وتشجيع سلوكيات معينة^(٣). وقدم نيجل جيبسون Nigel Gibson تحليلاً ماركسياً هاماً للتحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وفي القلب منه وضع العمالة الأفريقية، معتبراً، في تسرع واضح كشف قصوره بعد سنوات قليلة من التحول، أن الأبارتهيد كان آخر مراحل «الرأسمالية العرقية» في جنوب أفريقيا بما مثلته (سياسة الأبارتهيد) من استنفاد واستغلال قوي للعمال والأرض الأفريقية كقاعدة أساسية لتطورها، ورأى أنه كان يفترض حدوث عملية إعادة هيكلة راديكالية للاقتصاد ضمن النضال ضد الأبارتهيد، لكن هذا النضال ركز حتى أوائل عقد التسعينيات على هدف تفكيك النزعة العرقية «للمجتمع المدني» (أي تحرير الحركات الاجتماعية من نظرتها العرقية بالأساس)، وهو الهدف الذي لم يتواكب معه هدف إعادة الهيكلة الجذرية للاقتصاد. وبعبارة أخرى فإن مدة ما بعد الأبارتهيد شهدت تكوين جماعة متعددة عرقياً من المستفيدين (بمن فيهم بعض الزعماء الحاليين والسابقين بالمؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي الجنوب أفريقي ومؤتمر النقابات الجنوب أفريقية، وهم قوام الائتلاف الحاكم إثر سقوط الأبارتهيد مباشرة)، ولم يؤد مخاض تلك المدة إلى تفكيك عرقي لضحايا الأبارتهيد، حيث لا ظل أكثر من ٩٥٪ من فقراء جنوب أفريقيا من السود^(٤) في السنوات الأولى من التحول الديمقراطي.

أما في داخل الحراك الاجتماعي الجنوب أفريقي في مرحلة التحول الديمقراطي فقد تركزت الانقسامات والنقاشات على التحالفات السياسية

أو الابتعاد عن العمل السياسي. وكانت هناك على الأقل ثلاثة اتجاهات سياسية داخل الحركة الاجتماعية الأشمل. أولها: الاتجاه الوطني-الديموقراطي الذي نشأ من رحم المكانة السياسية الشعبية التي حققها المؤتمر الوطني الأفريقي وتحالفه مع بقية القوى الوطنية الأفريقية في عقد خمسينيات القرن العشرين. وحدث تحالف بين القيادة السياسية الوطنية الأفريقية والقوى الاجتماعية المؤثرة على الأرض وتشمل الفلاحين والعمال الأفارقة الذين مثلتهم حركة نقابية متطورة نسبياً. وعلى سبيل المثال فقد تشاركت النقابات العامة في كيب تاون - خاصة منذ اضطراب العام ١٩٧٤ ونهاية عقد سبعينيات القرن الماضي- في الاهتمام بالقضايا السياسية على هامش الحرية المتاح لها مقارنة ببقية مناطق جنوب أفريقيا، وأبرزها موقف مقاطعة المفاوضات مع الحكومة والتسجيل في المجالس الصناعية. واتبعت هذه النقابات سياسة عدم الانحياز السياسي^(٥).

ثانياً- نشأة الحركات الاجتماعية في جنوب أفريقيا

قامت الحكومات العنصرية المتعاقبة قبل التحول الديمقراطي بالعديد من المحاولات -لاسيما في عقدي السبعينيات والثمانينيات- «لإصلاح» الأبارتيد، بهدف جعله مقبولاً، عوضاً عن إحكام السيطرة على المعارضة مع الإبقاء على السلطة والامتيازات في قبضة البيض. وعلى سبيل المثال فقد عينت الحكومة بعثة ريكتر Riekert Commission (١٩٧٩) بحجة دراسة قضايا سكان الحضر الأفارقة لكن توصيات البعثة^(٦) صبت في صالح المزيد من التحكم في الآخرين من خلال التحكم في فرص العمل والسكن المتاحة أمامهم. وأدخلت إصلاحات على قوانين الانتخابات في

العام ١٩٨٣ بحيث منح الملونين والهنود حقوقاً سياسية وسمح لهم بالتمثيل في البرلمان من خلال مجلسين خاصين بهما كمجموعتين عرقيتين وذلك لإدارة شئونهما الخاصة. وكان قانون السلطات المحلية للسود Black Local Authorities Act - على سبيل المثال - محاولة لدعم الصلات الإدارية والقانونية بين الدولة والضواحي الأفريقية النامية. ووفقاً لهذا القانون منح الأفارقة حقوقاً سياسية في «مناطقهم» الخاصة بهم، لكن المجالس المحلية التي أنشئت لهذا الغرض لم تكن ذات سلطة أو موارد، مما أعاق المسؤولين عنها وحال دون قيامهم بمهامهم وإحداث تنمية حقيقية في المناطق التي أُقيمت لتطويرها بالأساس. وفي المقابل نظر الكثيرون من الأفارقة لهذه «الإصلاحات» الجديدة على أنها محاولات لصرف الانتباه عن النضال الوطني للأفارقة، ومن ثم فقد جُوبِحت هذه المحاولات بمقاطعة الغالبية العظمى من المواطنين الأفارقة^(٧).

وإثر بدء عملية المفاوضات بين النظام العنصري والحركة الوطنية الإفريقية (منذ العام ١٩٨٩) تأسس الائتلاف الوطني للمرأة Women's National Coalition في أبريل ١٩٩٢ بهدف ضمان مساواة المرأة في الدستور الذي كان مزماً للتوصل له خلال عملية المفاوضات بين الأحزاب السياسية وحركات التحرر السياسي. وقد ظهر هذا الائتلاف بداية كمبادرة من قبل رابطة المرأة بالمؤتمر الوطني الأفريقي African Nation - Congress Women's League (ANCWL) صادرة في سبتمبر عام ١٩٩١^(٨).

وبصفة عامة لم تكن المفاوضات - ولاسيما التسويات الشاملة - سهلة

على الإطلاق. وكان هناك افتقاد للثقة في خضم العنف والانتهاكات المتبادلة بتبني أجنادات خفية. علاوة على ذلك فإنّ المنتديات التي عقدت في إطار المفاوضات كانت معنية بالتفاصيل قبل وجود الرغبة في التسوية الشاملة. وقد أسفر ذلك عن توقفات وتعقيدات أمام المفاوضات، لكن بالرغم من تلك العوائق في كوديسا فإنّ التسويات والمفاوضة خلال عملية التفاوض متعددة الأطراف (Multi-Party Negotiating Process (MPNP أدت إلى إجماع على التحول الديمقراطي وعلى حزمة من الاتفاقيات من بينها بسط دستور مؤقت. وتم تبني هذا الدستور المؤقت - الذي تم التوصل له خلال جلسة نقاشية لمجلس التفاوض - رسمياً في السابع عشر من نوفمبر ١٩٩٣ بصدور قانون جمهورية جنوب أفريقيا بالبرلمان. وتقرر حينئذ أن أي دستور نهائي سيوضع لاحقاً يجب أن يتوافق مع المبادئ الدستورية الموضوعة في هذا الدستور المؤقت، مع التوصية بتشكيل بعثة الحقيقة والمصالحة^(٩).

وظهرت فكرة بعثة الحقيقة والمصالحة، التي تعد جوهر منطلقات حركات الاحتجاج الاجتماعي وتراكمات مطالبها قبل التحول الديمقراطي وبعده، في البداية على يد المؤتمر الوطني الأفريقي. وبمجرد رفع الحظر عن المؤتمر في فبراير ١٩٩٠ زادت اتهامات ضد المؤتمر بأنّه قام بانتهاكات لحقوق الإنسان في بعض معسكرات التدريب في تنزانيا وبعض دول أفريقيا الجنوبية. وكان رد فعل المؤتمر هو إنشاء بعثات تحقيق داخلية من بينها بعثات ستوارت Stuart Commission، وبعثة السكويياي-Sk- weyiya Commission، وبعثة الموتسونيان-Motsuenyane Com mission. وأكدت هذه البعثات على وقوع انتهاكات عامة لحقوق الإنسان

في تلك المعسكرات خلال مدة المنفى، وقبلت اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي (NEC National Executive Committee) نتائج أعمال هذه البعثات و توصياتها. وبناء على نتائج وتوصيات وبعثة موتسونيان- على سبيل المثال- دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الحكومة «لإنشاء، دون تباطؤ، بعثة تقصي أو بحث حقيقة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨»، وفي صيف ١٩٩٤ أعد الأمر لإنشاء بعثة الحقيقة وأصبح ممكناً البدء في إعداد مسودة مشروع القانون. واستغرق الأمر مشاورات ومفاوضات وتشريعاً لمدة أربعة أشهر قبل توصل جميع الأحزاب السياسية لاتفاق، ولم ينشر مشروع قانون دعم الوحدة والمصالحة الوطنية إلا في نوفمبر ١٩٩٤ عبر الحكومة الجديدة. وتحول مشروع القانون لقانون في يوليو ١٩٩٥ وأصبح نافذاً في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٥. وأسست بعثة الحقيقة والمصالحة بقانون دعم الوحدة والمصالحة الوطنية رقم ٣٤ لعام ١٩٩٥ Promotion of National Unity and Reconciliation Act 34 of 1995^(١٠)، وكان الأمر اللافت للنظر إعداد القانون بأسلوب شفاف للغاية، إذ تم توزيع مسودة مشروع القانون على المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء جنوب أفريقيا، وعقد حلقات النقاش وورش العمل لمساعدة الناس على فهم الفلسفة الكامنة وراء هذه البعثة، وأُتيحت نتائج ورش العمل وحلقات النقاش للعاملين على صياغة مشروع القانون، وتم توزيع آلاف الكتيبات التي تشرح الأفكار الرئيسية للبعثة؛ كما أذيع العديد من البرامج الإذاعية حول بعثة الحقيقة والمصالحة، وهو الأمر الذي أسفر عن تمييز هذه المؤسسة القانونية^(١١).

وقد منح القانون البعثة صلاحية تكوين ثلاث لجان تعمل على

تحقيق أهدافها، وهذه اللجان هي لجنة انتهاكات حقوق الإنسان Com-
Committee on Human Rights Violations، ولجنة العفو
Committee on Rep- on Amnesty، ولجنة التعويض وإعادة التأهيل
aration and Rehabilitation. وكلفت لجنة انتهاكات حقوق الإنسان
بالتقصي حول انتهاكات حقوق الإنسان وجمع المعلومات والأدلة عنها
وتسجيلها (القانون القسم ١٤)، بينما كلفت لجنة التعويض وإعادة التأهيل
بجمع الأدلة حول هوية الضحايا ومصيرهم وعرض أماكن وقوع الأحداث
ونوع الأضرار التي لحقت بهم. وكلفت لجنة العفو باتخاذ قرارات حول
طلبات العفو الفردية وفقاً للمتطلبات الأساسية الواردة في القانون، وهي
وجوب أن تكون الأعمال محل العرض بدافع سياسي وأنّ مقدم الطلب يقدم
تبرئة ذمة تامة تجاه جميع الوقائع ذات الصلة^(١٢).

وفيما عُدّ خروجاً عن الإجماع الذي تحقق في التحالف الثلاثي خلال
المرحلة الانتقالية رأى بعض قادة الحركات الاجتماعية المدنية والعمالية
منها على وجه الخصوص أنّه نظراً لأهمية وجود ديمقراطية تعددية قابلة
للبقاء ووجود إمكانية لتغيير الحزب الحاكم فإنّه يجب إفساح الظروف أمام
ظهور معارضة سياسية ذات مصداقية وحركات اجتماعية قوية. وأنّه لا
يمكن توفير ذلك من خلال الأحزاب التي كانت قائمة قبل سقوط الحكم
العنصري، بل عبر بحث تكوين حزب يساري من نقابات العمال والحزب
الشيوعي لجنوب أفريقيا بحيث يمكنه تحدي المؤتمر الوطني الأفريقي من
خلال إثارة القضايا الحقيقية للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً^(١٣).

وفي المحصلة لوحظ استثناء المؤتمر الوطني الأفريقي العديد من

جوانب تأصيل التوجه التشاركي participatory orientation من حركات احتجاج اجتماعية أهمها حركة الوعي الأسود والنقابات الأفريقية، وقام بدعم الجبهة الديمقراطية المتحدة والاتحادات النقابية الأخرى، وهو الأمر الذي حقق درجة من الوحدة في مواجهة النظام العنصري^(١٤).

ثالثاً - موقف حكومات المؤتمر الوطني الأفريقي

جرت أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا في أبريل ١٩٩٤ وفقاً للدستور المؤقت (دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٣، قانون رقم ٢٠٠ لعام ١٩٩٣ - Constitution of the Republic of South Africa, 1993, Act 200 of 1993)^(١٥). وحقق التحالف الثلاثي (المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي ومؤتمر النقابات الأفريقية كوساتو) أغلبية مريحة في المجلس التشريعي وحصل على قرابة ١٢ مليون و ٢٥٠ ألف صوت من إجمالي عدد ناخبين بلغ ١٩ مليون و ٧٢٥ ألف مواطن. وحظي بذلك بنسبة ٦٢,٦٪ من إجمالي الأصوات، تلاه الحزب الوطني الذي حقق نسبة لا بأس بها تجاوزت ٢٠٪ بقليل، ثم حزب الحرية إنكاثا بنسبة ١٠,٥٪.

وفي استباق مبكر لتجربة الحركات الاجتماعية في مواجهة النظام الوطني الجديد الذي تسلم الحكم من النظام العنصري السابق، رأى كل من كوجيلا مودلي K. Moodley و هيبيرت آدم H. Adam أنه: «بغض النظر عن المبادئ الحاكمة للتحويل فإن المؤتمر الوطني الأفريقي سيعرض نجاح أمة جنوب أفريقيا الجديدة للخطر إن شجعت سياساته على تحجيم مطالب الحركات الاجتماعية غير السوداء و حدوث اغتراب وهجرة أفراد جماعة

الأقلية». وركّزاً على سياسة أفرقة الوظائف بقولهما: «إنّ ادعاء المؤتمر الوطني الأفريقي بأنّ أي متخصص سوف يترك البلاد يمكن أن يحل محله آخر أفريقي يُعدّ أمراً ذا تكلفة باهظة. إنّ جماعات الأقليات تتجه نحو العزلة أكثر وأكثر بسبب انتشار الجرائم وعدم الأمن أو من خلال اللغة غير الحكيمة للسياسات التي تضر النجاح الكلي»^(١٦). وضرباً مثلاً ببعض شركات الأثرياء البيض التي عملت على استثمار ثروتها في فرص في الخارج وفي نفس الوقت قامت بتسليم بعض رأسمالها المحلي لشركاء سود في إطار شراكات أعمال بينهم^(١٧)، وارتأياً ضرورة انتهاج المؤتمر الوطني سياسات متحررة فعلاً وليس مجرد إعادة إنتاج لبعض السياسات العنصرية في المجال الاجتماعي.

وفي مقابل هذا التوقع شجعت حكومة المؤتمر الوطني بعد توليها الحكم في عام ١٩٩٤ مباشرة على إنشاء منظمة مدنية وطنية تعمل على صياغة وتنظيم سياسة تنمية وتطبيقها بالتعاون مع المجتمع المدني. وكان الهدف من ذلك الحصول على دعم عدد كبير من القائمين على منظمات المجتمع المدني للحزب الحاكم. كما أصبحت الحكومة المتلقي الرئيس للمساعدات والتبرعات الخارجية بوصفها الجهة القائمة على إطلاق المبادرات الاجتماعية بدلاً من القطاع غير الحكومي^(١٨). وفي حين كان للحركات الاحتجاجية النقابية والعمالية والمدنية دور رئيس في النضال ضد العنصرية فإنها لم تتوقف عن معارضة الاستراتيجية الاقتصادية الليبرالية التي تبناها حليفها الاستراتيجي المؤتمر الوطني. فيما خلاص الكثير من المحللين إلى اعتماد قدرة النقابات على حماية مصالح أعضائها على حفاظها على استقلالها وعدم اعتمادها على الحكومة أو أولويات الحركات

السياسية^(١٩). ولم يبد في الأفق القريب بعد التحول الديموقراطي احتمال تدشين بديل يساري يجمع الحركات الاجتماعية وأجنداتها في إطار سياسي واحد، ويمكنه -في الوقت نفسه- تحدي القدرة الانتخابية الهائلة للمؤتمر الوطني الأفريقي وارداً بقوة بالرغم من النقاشات التي دارت بهذا الصدد^(٢٠).

في قراءة هادئة للغاية قدمها ماك مهراج Mac Maharaj (عضو اللجنة المركزية بالمؤتمر الوطني الأفريقي منذ العام ١٩٨٥ ووزير النقل بأول حكومة أفريقية في المدة ١٩٩٤-١٩٩٩) أمام منتدى التحول الديموقراطي بالقاهرة في العام ٢٠١١ أكد على أنَّ تجربة جنوب أفريقيا تقوم على فهم أنَّ الديمقراطية مكونة من عدد من العناصر الضرورية لكنها (هذه العناصر) ليست كافية في حد ذاتها، وهذه العناصر هي: الدستور، والهيئات الديمقراطية، ونظام حزبي تعددي. وكانت صراعات المصالح قائمة بين الأطراف ذات الاختلاف الاجتماعي والسياسي خلال مدة بناء الديمقراطية. وكان من الأهمية بمكان تطوير الآليات التي تحل مثل هذه الصراعات في ضوء معرفة أنه عندما يكون هناك صراع بين الأطراف ويستمر لمدة طويلة فإنَّ ذلك يزيد من صعوبة جمع أصحاب المصلحة من أجل التفاوض والحوار. وقام قادة التحول الانتقالي في جنوب أفريقيا بالعمل على جمع الفرقاء للتفاوض مباشرة مع بعضهم البعض مركزين على الالتزام بالديمقراطية وشمول عملية التفاوض لجميع أطراف المجتمع^(٢١).

وأصبح واضحاً استمرار تأثير التاريخ الطويل للعنصرية بدرجة كبيرة على التوجهات السياسية لمواطني الجنوب أفريقي؛ الأمر الذي أدى إلى

نمو النزعة العرقية وتعميقها بينهم. وحاول المؤتمر الوطني الأفريقي - بصفته الحزب الحاكم بعد سقوط النظام العنصري - تهدئة حدة هذه النزعة العرقية ، وقد برزت هذه المحاولات في الوثيقة التي صدرت في يوليو ١٩٩٧ وحملت عنوان National Formation and Nation Building والتي تعاملت مع المسألة القومية وطبيعة الأمة، وأعادت الوثيقة تأكيد الموقف غير العرقي للمؤتمر الوطني الأفريقي والتزامه بتفكيك العرقية في المجتمع الجنوب أفريقي، كما أكد المؤتمر في نفس الوثيقة على أن «تحرير الشعب الأسود عموماً والأفارقة على وجه الخصوص يجب أن يكون» «المضمون الرئيس لأي ثورة قومية ديموقراطية»، وهناك وثيقة أخرى خاصة بالمؤتمر بعنوان Building the Foundation for a Better Life ، وقد ورد فيها ذكر « أمة أفريقية » و « التأكيد على أفريقيتنا كأمة » لكن الوثيقة أكدت أيضاً على « المساواة بين الجماعات العرقية والإثنية واللغوية والثقافية والدينية » داخل « أمة موحدة » و « هويات متنوعة » في «بوثة الجنوب أفريقية South Africanism»^(٢٢).

وعلى الصعيد الاقتصادي لارتباطات حركات الاحتجاج الاجتماعي بمرحلة ما بعد الأبارتيد، استعدت جنوب أفريقيا للدخول مجدداً في بيئة التجارة العالمية بعد صعوبات سياسية داخلية متنوعة وردود الفعل الدولية تجاه نظام الأبارتيد. وكان من أهم هذه التحديات تلك المتعلقة بسياساتها الاقتصادية من أجل تغيير البناء المؤسسي للاقتصاد وتهيئة نظام السياسة التجارية لأجندة وأبنية جديدة^(٢٣)، غير أن الحكومة لم تحقق الآمال المرجوة؛ فقد خلف نظام الأبارتيد الدولة على حافة أزمة اقتصادية عميقة، وكان معدل النمو متوقفاً عند ١٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣)

كان ٦٪ في الستينيات وتدنّى إلى ٢٪ في الثمانينيات)، وركّزت السلطة الجديدة جهودها على مواجهة التضخم، لكنها تجاهلت على المدى الطويل مشكلة البطالة^(٢٤)، التي كانت مثار اهتمام كبير من قبل حركات الاحتجاج الاجتماعي، ودافع كبير لتحركاتها. كما وصل المؤتمر إلى السلطة بعد أعوام من جمود النظام العنصري تجاه معالجة المشكلات الاجتماعية مثل نقشي مرض الإيدز، وهو الأمر الذي ضاعف من عدم فاعلية مواجهة حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي^(٢٥).

وهكذا واجهت الحكومة - بالرغم من تحالفها مع كوساتو - وسياستها الاقتصادية هجوماً من قبل قيادات العمال في كوساتو نفسه بسبب تقاعس الحكومة عن توفير الأمن الاجتماعي للعمال المهمشين والمؤقتين. وبالرغم من تعويل هذه القيادات على دور القطاع الخاص والنقابات في رفع مستوى معيشة هؤلاء العمال - إلا أنها انتقدت بشدة اتباع منهج الليبرالية الجديدة داخل دولة نامية مثل جنوب أفريقيا. وأشارت إلى أنّ عملية الخصخصة التي دشنتها الحكومة أدت إلى زيادة البطالة، وتراجع الخدمات الحكومية والإنفاق على الفقراء^(٢٦)، وشكلت نكوصاً عن توجه العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد (لاسيما مسألة الأرض التي يحتكرها أصحاب الأراضي البيض) على نحو عادل.

كما صاغ رجال الاقتصاد حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي مسودة ما عرف ببرنامج إعادة البناء والتنمية 'Reconstruction and Development Programme' وهو البرنامج الذي أثار جدلاً كبيراً حتى من قبل المؤتمر؛ لأنّ البرنامج ابتعد تماماً عن رؤاه ومفاهيمه «الانقلابية»

عن ديموقراطية الشعب. وطالب البرنامج بضرورة تكثيف إجراءات خلق فرص العمل من خلال الأعمال العامة، وإعادة توزيع الأرض بنسب أكبر، وتوفير سكن بتكلفة منخفضة، ومَد مرافق المياه والكهرباء للمناطق المحرومة، وتطوير نظام رعاية صحية أساسي، وتقديم تعويضات شاملة، ومأسسة تعليم إلزامي مدته عشر سنوات. أمّا التوصيات الاقتصادية فقد كانت أقلّ تحديداً، إذ طالب البرنامج حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي بالعمل على خفض مستوى «تركيز القوة الاقتصادية» لدى «الشركات المحتكرة»، وضرورة أن تسمح بدور مميز للقطاع العام في تصحيح الخلل على المستويات «الإقليمية، والعرقية، والنوعية gender، والهيكلية». وأن تقوم الحكومة بتشجيع الصادرات الصناعية وخفض الجمارك مع محاولة خفض مستوى البطالة^(٢٧).

رابعاً- تطور الحركات الاجتماعية: النهضة الأفريقية في مواجهة المطالب الاجتماعية

دشن تابو مبيكي Thabo Mbeki، الرئيس التالي لنيلسون مانديلا^(٢٨)، في سبيل تحقيق أكبر قدر من الاندماج الوطني بين جموع الأفارقة في جنوب أفريقيا، فكرة النهضة الأفريقية ذاكراً أنّها جزء من النضال الطويل من أجل تحقيق الهوية والوعي الأفريقيين. وأقرّ مبيكي برؤية إيزاكا سيمي Isaka Seme التي طرحها في عام ١٩٠٦ بوجوب تجديد أفريقيا Africa regeneration خلال الحكم الاستعماري^(٢٩).

وفي مقابل هذه الرؤية المثالية، وغير الواقعية بالمرّة كما ثبت بالتجارب التي شهدتها جنوب أفريقيا، فقد عانت البلاد من العديد من المشكلات

الخطيرة. كما وصلت هذه الأزمة إلى مكون هام بالحركة الاجتماعية وهو المنظمات والجمعيات الدينية ذات الحضور الكبير في المشهد الجنوب أفريقي، إذ كان ملفتاً وجود تصاعد في الانقسامات بين عدد كبير من المنظمات الدينية منذ انتخابات عام ١٩٩٤، وأن العلاقات المتبادلة بين المنظمات الدينية المختلفة اتسمت بالتشوش نوعاً ما، إذ ظلت تناضل، جنباً إلى جنب مع بقية مكونات حركات الاحتجاج الاجتماعية المناهضة للأبارتheid في البلاد، للتحول من «عقيدة المقاومة» إلى «عقيدة إعادة البناء». وعلى سبيل المثال فإنه نتيجة مباشرة للفراغ في القيادة الذي تركه تراجع تيار التفاهم بين الأديان والتعاون بين معتنقيها قام بعض من القيادات الدينية المحافظة بملء هذا الفراغ. وهم قادة كانوا أكثر إقصائية للآخر في تصوراتهم الدينية وينظرون للتعددية الدينية نظرة متشككة. بل إن بعضهم كان يحض أتباعه على ضرورة مقاومة التعددية الدينية نفسها. ورأى البعض أن المشكلة تجسدت هنا في إمكان تكوين مناطق منعزلة وفقاً للانتماء الديني، مما يعيد تكوين فلسفة الأبارتheid مرة أخرى. وإزاء هذا التراجع في التسامح الديني بصفة عامة في جنوب أفريقيا قدم الرئيس الأسبق مانديلا فكرة عقد مؤتمر لمناقشة تدهور الأخلاق في المجتمع الجنوب أفريقي، وتم تأسيس المنتدى الوطني للزعماء الدينيين لتحقيق هذه الغاية، وعُقدت أول قمة خاصة بالمسائل الأخلاقية في عام ١٩٩٨ وقدم فيها اقتراح انعقاد قمة متابعة لتوصياتها^(٣٠).

كما برز على الساحة صراع بين النظام الحاكم وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني؛ الأمر الذي عكس بدوره هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي وتمتعه بأغلبية مريحة لا تتيح للعمل السياسي بالبرلمان

التأثير عليه، وقد نتج هذا الصراع عن القصور الواضح في أداء الحكومة المحلية Local Government والمطالب المفروضة على هذه الحكومة من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني التي تطالب بحق المشاركة في عمليات صنع القرار وفقاً للمبادئ التي كانت تطالب بها الحركة الوطنية خلال فترة مجابهة النظام العنصري^(٣١)، ووفقاً لهذه المبادئ أكد دستور جمهورية جنوب أفريقيا (كما عدل في عام ١٩٩٦) أكد على أهمية مشاركة الحكومة المحلية في تشجيع مشاركة التجمعات ومنظمات المجتمع المدني في شؤون الحكم المحلي، ووصل قانون بنية البلديات المحلية The Local Municipal Structure Act (١٩٩٨) إلى نقطة أبعد مما نص عليه الدستور في هذا الصدد بمطالبته بتكوين لجان محلية من أجل « تعزيز الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي»، إلا أن حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي الحالية - التي كانت تؤكد باستمرار على تبني شعار الديمقراطية التشاركية - تتبع نموذج النخبة الليبرالي، وهو الأمر الذي يتضح تماماً في انفراد الرئيس بمزيد من السلطة المركزية في المجال التنفيذي^(٣٢).

ونظراً لافتقار العديد من المواطنين لحرية التعبير داخل الأحزاب الكبيرة - التي هيمنت عليها الخلافات الإيديولوجية وتصفية الحسابات عن الفترات السابقة - بدأت حركات الاحتجاج العفوي تتنظم بشكل آخر، وظهرت حركات لقبت باسم بوب كورن Pop Corn والتي مارست ضغوطاً قوية ضد الحكومة. كما ظهرت مؤشرات أخرى على مستوى العمليات الانتخابية نفسها (في كافة دوراتها حتى العام الحالي ٢٠٢٠) أثارت تساؤلات حول تدهور الشعور بالمواطنة لدى الناخبين الجنوب أفارقة

عموماً والشباب الأفريقي منهم بصورة خاصة، ففي العام ١٩٩٤ كان عدد من يحق لهم التصويت هو ٢٢,٧٠٩,١٥٢ وبلغت نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية في هذا العام ٨٦٪، لكن في انتخابات العام ١٩٩٩ وصلت نسبة التصويت إلى ٧١,٨٪ ولم يقيد نحو أربعة ملايين ناخب نفسه في النقاط الانتخابية ليكون له حق الانتخاب (سجل ١٨,١٧٢,٧٥١ من أصل ٢٢,٥٨٩,٣٦٩ ناخب بنسبة ٨٠,٤٪)، أما في عام ٢٠٠٤ فقد وصلت نسبة التصويت في الانتخابات إلى مستوى متدن للغاية وهو ٥٧,٨٪؛ ما عني هبوطاً متدرجاً في الممارسة السياسية للمواطنين^(٣٣).

وارتفعت **معدلات العنف** بصورة حادة منذ عام ١٩٩٤، فمنذ ذلك العام شهدت جنوب أفريقيا ما يزيد على عشرين ألف جريمة قتل وخمسين ألف حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب سنوياً، وهو ما يشكل وضعاً يوصف بالكارثة، مع ملاحظة أن معدل الجرائم قد ارتفع منذ نهاية الفترة العنصرية عام ١٩٩٤، ورجع ذلك إلى ما شهدته البلاد من تزايد في الفقر والبطالة والفساد وعدم كفاءة قوة الشرطة الوطنية وتدفق المهاجرين الأفارقة بعد انتهاء العنصرية^(٣٤)، ولوحظ مساهمة العديد من القوى الوطنية الأفريقية -من ضمن العوامل الأخرى - في تصاعد ما عرف بالعنف السياسي في مناطق السود بإقليم الراند كما سبقت الإشارة. فضلاً عن تشجيع قوات الأمن التابعة للدولة العنصرية وحمايتها لمجرمين معروفين في حملات ضد مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي، تطور دورهم لاحقاً بعد تقلد الأخير السلطة للاصطفاف خلف بعض قوى المعارضة، كما قام كل من المؤتمر وحركة إنكاثا بعد التحرر من النظام العنصري -حسب شهادات ميدانية متواترة- بتجنيد عصابات إجرامية لخوض معارك انتخابية

في الضواحي townships، ولم يكن أي منهما قادراً على السيطرة على هذه المجموعات، وكانت معظم أعمال العنف خليط من العنف السياسي والجنائي، كما شكلت العلاقات بين الأحزاب السياسية وعناصرها المسلحة مأزقاً ذا خصوصية عندما حاولت الحكومة نزع سلاح المسلحين وفرض اتفاقات سلام عقب انتخابات عام ١٩٩٤، فقد رفضت إحدى الجماعات المسلحة المنحازة إلى المؤتمر تسليم أسلحتها، وتورطت في العديد من الأنشطة الإجرامية بعد فترة طويلة من انتهاء القتال السياسي^(٣٥).

كما أنشأت إنكاثا فرقة الشباب Youth Brigade، وهي فرقة ترتدي زياً موحداً أشبه بالزي العسكري، وارتبطت هذه الفرقة بالقيام بأعمال متنوعة من قبيل تعليم الرقصات الزولوية التقليدية والأنشطة الثقافية وتسيير المظاهرات، وأصبح دعم هذه الفرقة هاماً للغاية بالنسبة لإنكاثا خاصة في ضوء نمو الروح السياسية لشباب المؤتمر الوطني الأفريقي في المناطق الحضرية وتحول الضواحي الأفريقية إلى مناطق غير مسيطر عليها وتصنيف إنكاثا على أنها قوة رجعية، كما ساد انطباع لدى إنكاثا - وهو الانطباع الذي أكدته بعض الشواهد في سياسة المؤتمر الوطني الأفريقي مثل إقصاء عناصر الزولو التقليدية من تولي مناصب قيادية هامة- بتشكيل شباب المؤتمر الوطني الأفريقي التهديد الأخطر على إنكاثا، وبدا أنّ فرقة شباب الزولو قد جُهزت لأية مواجهة عنيفة مع «جيش المؤتمر الوطني الأفريقي» المعروف باسم رمح الأمة^(٣٦).

وهكذا لم نقد سياسات المؤتمر الوطني الأفريقي لاحتواء حركات الاحتجاج الاجتماعي إلى تجنب جنوب أفريقيا مخاوف التداعيات السلبية

لعدم الاستجابة المعقولة لمطالب هذه الحركات، بل إنَّ الحشد السياسي والمسلح أحياناً القوي لعناصر المؤتمر الوطني الأفريقي والاستئثار بعملية صنع السياسة وقيادة ما بعد التحول الديمقراطي والتلاعب بمخرجات العمليات السياسية (كما في إعادة صياغات قانون الانتخابات لتحقيق فوز مريح للمؤتمر) ساهم في حشد مقابل لحركات الاحتجاج الاجتماعي للضغط على نظام المؤتمر الوطني لتقديم استجابات أكثر جدية للمشكلات الاجتماعية المتنوعة التي كانت في بؤرة اهتمام هذه الحركات.

الخاتمة :

قامت حركات الاحتجاج الاجتماعي بالدور الأكبر في دعم وصول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى الحكم في جنوب أفريقيا في حادث تاريخي مهم للغاية شهد احتفاءً دولياً كبيراً في وقته (١٩٩٤)، لكن لم تنعكس مساهمة هذه الحركات بشكل جدي في سياسات المؤتمر الوطني الأفريقي لاحقاً مما مثل نكوصاً عن الأجندات المشتركة بين التنظيمات السياسية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي والقائمون على الحراك الاجتماعي الاحتجاجي سواء على مستوى وطني أم على مستوى تجمعات سكانية محدودة كما في الأحياء الفقيرة وخلافه. وفيما تمثل حركة الاحتجاج الاجتماعي الجنوب أفريقية مثلاً فريداً لدور هذه الحركات في الانتقال إلى الديمقراطية، فإنَّ ما واجهته عقب التحول الديمقراطي من تجاهل ملفت لمطالبها، بل ومواجهة هذه المطالب ببنني حكومات حزب المؤتمر الوطني سياسات أكثر ليبرالية (على الصعيد الاقتصادي) هدد بالافتئات على حقوق الفئات التي تدافع عنها حركات الاحتجاج الاجتماعي وهي

الفئات الأكثر فقراً وتضرراً من سياسات السوق وإعادة إنتاج الهيمنة السياسية والاقتصادية.

وفيما توجه نظام المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي قاده في البداية الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا، إلى انتهاج سياسات اقتصادية وسياسية نيو-ليبرالية لمواجهة الأعباء الموروثة من نظام الأبارتيد السابق. وقد تناقضت استراتيجية المؤتمر الوطني الأفريقي تلك مع أجندة الحركات الاجتماعية واستراتيجياتها. ونتيجة لذلك تواصل حركات الاحتجاج الاجتماعية نضالها ضد نظام المؤتمر الوطني وسياساته الاجتماعية.

ومن نواحٍ عدة، فإن حركة الاحتجاج الاجتماعي في جنوب أفريقيا تمثل نموذجاً مثالياً لبقية دول القارة الأفريقية من جهة دعمها لحركة التحرر الوطني حتى تحقيق انتصار تاريخي على واحد من أعتى نظم العالم استبداداً وهو النظام العنصري المعروف، وتقديم أجندة اجتماعية واضحة لحماية الفئات الأكثر فقراً في جنوب أفريقيا، وموازنة سياسات الليبرالية الجديدة لحكومات المؤتمر الوطني الأفريقي بمطالب سياسات اجتماعية مهمة، مما قاد في النهاية، وطوال نحو ٢٥ عاماً من حكم المؤتمر الوطني الأفريقي، إلى وضع الحاجات المجتمعية واستراتيجياتها على قمة أجندة الرئيس الجنوب الأفريقي الحالي سيريل رامافوسا، وهو نفسه أحد وجوه قادة حركة الاحتجاج الاجتماعي في جنوب أفريقيا في عقد ثمانينيات القرن الماضي.

الهوامش

١ - اتسم الحرمان النسبي بالعديد من المخاطر المؤثرة على استقرار المجتمعات مما يُولد ظواهر كالعنف والتطرف وانتشار الجريمة، وتقوم نظريته بإيجاز على فرضية أنَّ أية جماعة اجتماعية يمكن تقسيمها إلى أفراد يمتلكون السلع الجيدة، وأفراد لا يمتلكون تلك السلع (المحرومون).

2- Von, Feigenblatt, Otto, The South African Transition: A Holistic Approach to the Analysis of the Struggle Leading to the 1994 Elections, Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences (2008) Vol 1, No 1, pp. 48-49.

3- Von, Feigenblatt, Otto, The South African Transition: A Holistic Approach to the Analysis of the Struggle, Op. Cit.. p. 49.

4- Gibson, Nigel, Transition from Apartheid (in: Ndegwa, Stephen N., (editor). A Decade of Democracy in Africa), Leiden, Brill Academic Publishers, 2001, p. 69

5- Torres, Liv, AmandlaNgawethu? The Trade Union Movement in South Africa and Political Change, FAFO Institute for Applied Social Science, 2000. pp. 269-270.

6- Duncan, Sheena, Riekert Commission report, the Black Sash, August 1979, pp.6-7.

- 7- Torres, Liv, AmandlaNgawethu?, Op. Cit. pp. 108-9.
- 8- Meintjes, Sheila, the Women's Struggle for Equality during South Africa's Transition to Democracy, Transformation (a magazine), Vol. 30 (1996), p. 47.
- 9- Sang-Hyun, Seo, A Study on Democratic Transformation in South Africa: Democracy through Compromise and Institutional Choice, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy in the subject International Politics at the University of South Africa, Pretoria, November 2008, p. 346.
- 10- Verdoolaege, Annelies, Reconciliation Discourse: the Case of the Truth and Reconciliation Commission, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam, 2008, pp.7-8.
- 11- Verdoolaege, Annelies, Reconciliation Discourse: the Case of the Truth and Reconciliation Commission, Op. Cit. p.8.
- 12- Henrard, Kristin, Post-Apartheid South Africa's Democratic Transformation Process: Redress of the Past, Reconciliation and 'Unity in Diversity', The Global Review of Ethnopolitics, Vol. 1, no. 3, March 2002, P. 23.
- 13- Suttner, Raymond, Democratic Transition and Consolidation

in South Africa: The Advice of 'the Experts', Current Sociology, September 2004, Vol. 52(5), pp. 678–9.

14– Zunes, Stephen, The Role of Non-Violent Action in the Downfall of Apartheid, the Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 1 (Mar., 1999), pp. 152–3.

15– Le Roux, Len, The Post-apartheid South African Military: Transforming with the Nation (in: Rupiya, Martin (editor), Evolutions & Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa,) Institute for Security Studies, Pretoria, 2005, p. 238.

16– Moodley, Kogila and Adam, Heribert, Race and Nation in Post-Apartheid South Africa, Current Sociology, July 2000, Vol. 48(3), p. 56

17– Ibid, p. 65.

18– de Souza Briggs, Xavier, Rights, Conflict, and Civic Capacity: Meeting the Needs of Poor Children and Families in Post-Apartheid Cape Town (in: Democracy as Problem Solving Civic Capacity in Communities Across the Globe) the Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, 2008, p. 264.

19– Williams, Gavin, Fragments of Democracy: Nationalism, Development and the State in Africa, the Human Sciences Research

Council Publishers, Cape Town, 2003, p. 21.

20– Southall, Roger, the South African Elections of 1994: The Re-making of a Dominant-Party State, the Journal of Modern African Studies, Vol. 32, No. 4 (Dec., 1994), p. 645.

21– Al AlimAlsoswa, Amat (foreword by), Pathways to Democratic Transitions Summary Report on Country Experiences, Lessons Learned and the Road Ahead, Regional Bureau for Arab States, United Nations Development Programme, Cairo (June 5–6, 2011), P. 18.

22– Zegeye, Abebe, Conclusion Depoliticizing Ethnicity in South Africa (in: Zegeye, Abebe (editor), Social Identities in the New South Africa After Apartheid, Vol. 1) Kwela Books , Cape Town , 2001.p. 340

23– Kowalski, Przemyslaw, Lattimore, Ralph and Bottini, Novella, South Africa (in: Safadi, Raed and Lattimore, Ralph, Globalisation and Emerging Economies; Brazil, Russia, India, Indonesia, China and South Africa), Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Publications, 2008, p. 397.

24– Kowalski, Przemyslaw, Lattimore, Ralph and Bottini, Novella, South Africa, Op. Cit.

25- Butler, Anthony, South Africa's HIV/AIDS Policy, 1994-2004: How Can It be Explained? , African Affairs, Vol. 104, No. 417 (October 2005), p. 592.

26- Barrientos, Stephanie and Kritzing, Andriennetta, The Poverty of Work and Social Cohesion in Global Exports: the Case of South African Fruit (in: David Chidester, Phillip Dexter and Wilmot James (editors) What Hold Us Together: Social Cohesion in South Africa), Human Sciences Research Council Press, Cape Town, 2003, p. 115.

27- Lodge, Tom, The South African General Election, April 1994: Results, Analysis and Implications, African Affairs, Vol. 94, No. 377 (Oct., 1995), p.479.

٢٨- ولد في يونيو ١٩٤٢، وتقلّد رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا في يونيو ١٩٩٩ واستمر في منصبه حتى سبتمبر ٢٠٠٨ قبل موعد انتهاء فترة رئاسته الثانية بنحو تسعة أشهر على خلفية استدعاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي له لمناقشته في تدخله غير اللائق في شئون القضاء وقضية جاكوب زوما الرئيس التالي لجنوب أفريقيا.

29- Bongmba, Elias K., Reflections on Thabo Mbeki's African Renaissance, Journal of Southern African Studies, Vol. 30, No. 2 (Jun., 2004), pp. 294-296

30- Omar, A. Rashied, Muslims and Religious Pluralism in

Post-Apartheid South Africa, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 22, No. 1, 2002, p. 222-23

31- Zuern, Elke K., Fighting for Democracy: Popular Organization and Postapartheid Government in South Africa, African Studies Review, Vol. 45, No. 1 (April 2002), pp. 80-1

32- Pompey, Fabienne, South Africa in the grip of Inequality, African Geopolitics, No. 11 , Summer 2003, pp.160-1.

33- Ibid. p. 162.

34- Kynoch, Gary, Crime, Conflict and Politics: Transition –Era South Africa, African Affairs, Vol. 104, No. 416 (July, 2005), p. 493.

35- Kynoch, Gary, Crime, Conflict and Politics: Transition –Era South Africa, Op. Cit. pp. 504-5.

36- Waetjen , Thembisa , Workers and Warriors : Masculinity and the Struggle for Nation in South Africa , University of Illinois Press , Chicago , 2004 , pp. 109-110.

A– Books

1. Al AlimAlsoswa, Amat (foreword by), Pathways to Democratic Transitions Summary Report on Country Experiences, Lessons Learned and the Road Ahead, Regional Bureau for Arab States, United Nations Development Programme, Cairo (June 5–6, 2011).
2. Barrientos, Stephanie and Kritzing, Andrietta, The Poverty of Work and Social Cohesion in Global Exports: the Case of South African Fruit (in: David Chidester, Phillip Dexter and Wilmot James (editors) What Hold Us Together: Social Cohesion in South Africa), Human Sciences Research Council Press, Cape Town, 2003.
3. de Souza Briggs, Xavier, Rights, Conflict, and Civic Capacity: Meeting the Needs of Poor Children and Families in Post-Apartheid Cape Town (in: Democracy as Problem Solving Civic Capacity in Communities Across the Globe) the Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, 2008.
4. Duncan, Sheena, Riekert Commission report, the Black Sash, August 1979 Gibson, Nigel, Transition from Apartheid (in: Ndegwa,

Stephen N., (editor). A Decade of Democracy in Africa), Leiden, Brill Academic Publishers, 2001.

5. Kowalski, Przemyslaw, Lattimore, Ralph and Bottini, Novella, South Africa (in: Safadi, Raed and Lattimore, Ralph, Globalisation and Emerging Economies; Brazil, Russia, India, Indonesia, China and South Africa), Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Publications, 2008.

6. Le Roux, Len, The Post-apartheid South African Military: Transforming with the Nation (in: Rupiya, Martin (editor), Evolutions & Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa,) Institute for Security Studies, Pretoria, 2005.

7. Pillay, Devan, Globalization and the Informalization of Labour: the Case of South Africa (in: Bieler, Andreas, Lindberg, Ingemar and Pillay, Devan, Labour and the Challenges of Globalization What Prospects for Transnational Solidarity?), Pluto Press, London, 2008.

8. Torres, Liv, AmandlaNgawethu? The Trade Union Movement in South Africa and Political Change, FAFO Institute for Applied Social Science, 2000.

9. Verdoolaege, Annelies, Reconciliation Discourse: the Case of the Truth and Reconciliation Commission, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam, 2008.

10. Waetjen , Thembisa , Workers and Warriors : Masculinty and the Struggle for Nation in South Africa , University of Illinois Press , Chicago , 2004.

11. Williams, Gavin, Fragments of Democracy: Nationalism, Development and the State in Africa, the Human Sciences Research Council Publishers, Cape Town, 2003.

B-Periodicals

12. Bongmba, Elias K., Reflections on Thabo Mbekis African Renaissance, Journal of Southern African Studies, Vol. 30, No. 2 (Jun., 2004).

13. Butler, Anthony, South Africa's HIV/AIDS Policy, 1994-2004: How Can It be Explained? , African Affairs, Vol. 104, No. 417 (October 2005).

14. Henrard, Kristin, Post- Apartheid South Africa's Democratic Transformation Process: Redress of the Past, Reconciliation and 'Unity in Diversity', The Global Review of Ethnopolitics, Vol. 1, no. 3, March 2002.

15. Kynoch, Gary, Crime, Conflict and Politics: Transition –Era South Africa, African Affairs, Vol. 104, No. 416 (July, 2005).

16. Lodge, Tom, The South African General Election, April 1994:

Results, Analysis and Implications, African Affairs, Vol. 94, No. 377 (Oct., 1995).

17. Meintjes, Sheila, the Women's Struggle for Equality during South Africa's Transition to Democracy, Transformation (a magazine), Vol. 30 (1996).

18. Moodley, Kogila and Adam, Heribert, Race and Nation in Post-Apartheid South Africa, Current Sociology, July 2000, Vol. 48(3).

19. Omar, A. Rashied, Muslims and Religious Pluralism in Post-Apartheid South Africa, Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 22, No. 1, 2002.

20. Pompey, Fabienne, South Africa in the grip of Inequality, African Geopolitics, No. 11 , Summer 2003.

21. Southall, Roger, the South African Elections of 1994: The Re-making of a Dominant-Party State, the Journal of Modern African Studies, Vol. 32, No. 4 (Dec., 1994).

22. Suttner, Raymond, Democratic Transition and Consolidation in South Africa: The Advice of 'the Experts', Current Sociology, September 2004, Vol. 52(5).

23. Zegeye, Abebe, Conclusion Depoliticizing Ethnicity in South Africa (in: Zegeye, Abebe (editor), Social Identities in the New South Africa After Apartheid, Vol. 1) Kwela Books , Cape Town , 2001.

24. Zuern, Elke K., Fighting for Democracy: Popular Organization and Postapartheid Government in South Africa, African Studies Review, Vol. 45, No. 1 (April 2002).

25. Zunes, Stephen, The Role of Non-Violent Action in the Down-fall of Apartheid, the Journal of Modern African Studies, Vol. 37, No. 1 (Mar., 1999).

26. Von, Feigenblatt, Otto, The South African Transition: A Holistic Approach to the Analysis of the Struggle Leading to the 1994 Elections, Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences (2008) Vol 1, No 1.

C-Theses

27- Sang-Hyun, Seo, A Study on Democratic Transformation in South Africa: Democracy through Compromise and Institutional Choice, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy in the subject International Politics at the University of South Africa, Pretoria, November 2008.

D- Websites

1. Election Resources on the Internet: Republic of South Africa General Election Results Lookup, April 26-29, 1994 General Election Results – Republic of South Africa Totals: National Assembly, <http://electionresources.org/za/provinces.php?election=1994>